



الأسواق الحرة الأردنية
JORDANIAN DUTY FREE SHOPS

الرقم : ١٢/٤ / ٦٤٣

التاريخ : ٢٠١٢/٣/٢٩

للمراجعة
السيد
المرتب
٢٠١٢

عطوفة رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم .

عمان - الأردن

تحية وبعد،،،،

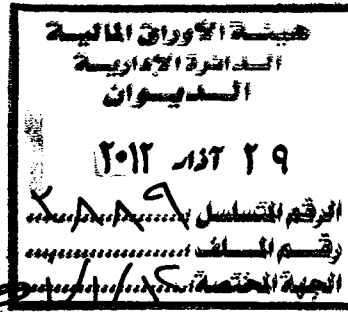
أرجو أن أرفق لعطوفتكم طياً نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي الخامس عشر لشركة الأسواق الحرة الأردنية . والذي عقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ بعد مصادقته واعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ .

أرجو من عطوفتكم التكرم لإجراء اللازم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الرئيس التنفيذي

هيثم المجالي



ع.ج.ع

ع.ج.ع



الأسواق الحرة الأردنية
JORDANIAN DUTY FREE SHOPS

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر

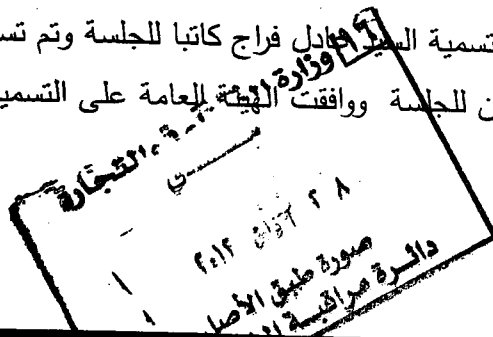
المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢

بناء على الدعوة الموجهة من عطوفة رئيس مجلس الإدارة / السيد ماجد الحباشنة وعملا بأحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ واستنادا إلى المادة رقم (٧٨) من النظام الأساسي للشركة، عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي الخامس عشر في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٣/٢٢ في قاعة فندق سنشري بارك وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال.

وقد ترأس الجلسة عطوفة السيد ماجد الحباشنة رئيس مجلس الإدارة وافتتحت الجلسة بالترحيب بالسيد عصام علي مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وبمندوب المدقق الخارجي السادة ديلويت اند توش وبمن حضر من الهيئة العامة وباقي الحضور وطلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات التفضل ببيان قانونية الاجتماع.

بين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور (٢٠) مساهما من أصل (١١٩) مساهما يحملون أسهما مجموعها (٥,٤٣٢,٠٥٢) سهما بالأصالة وما مجموعة (١,٢٤٨,٣٦٤) سهما بالوكالة وبذلك يكون مجموع الأسهم بالأصالة والوكالة (٦,٦٨٠,٤١٦) سهما وتعاادل ما نسبته (٨٩,٠٧%) من رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع والبالغ (٧,٥٠٠,٠٠٠) دينار وبحضور كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة والبالغ عددهم (٩) أعضاء، وحضور مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش، وأعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة وإلزامية القرارات الصادرة عنها وبين بأنه قد تأكد من كافة إجراءات عقد الاجتماع، وطلب تسمية كاتباً للجلسة ومراقبين لها.

قام رئيس الجلسة بتسمية السيد عادل فراج كاتباً للجلسة وتم تسمية السيد محمد الصرايرة والسيد عزمي الزربا كمراقبين للجلسة ووافقت الهيئة العامة على التسمية. وجرت وقائع الاجتماع على النحو التالي :-



أولاً: قام رئيس الجلسة بقراءة الأمور المدرجة على جدول الأعمال وسأل الحضور حول أية إضافات على جدول الأعمال، ولم يتم إضافة أية أمور أخرى على جدول الأعمال. وطلب رئيس الجلسة بقراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة الرابع عشر.

اقترح السيد محمد الصريرة -ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي- دمج البنود (ثانياً ورابعاً) من جدول الأعمال، وإعفاء رئيس الجلسة من قراءة تقرير مجلس الإدارة كونه وزع على كافة المساهمين، والاكتفاء كذلك بقراءة قرارات الهيئة العامة الرابع عشر، ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على الاقتراح.

ثانياً: قام السيد عادل فراج بتلاوة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧.

ثالثاً: قام السيد عصام حداد مندوب مدقق الحسابات السادة ديلويت اند توش بقراءة تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ ويوصي الهيئة العامة بالمصادقة على القوائم المالية.

وبعد ذلك أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش حول تقرير مجلس الإدارة وحسابات الشركة وميزانيتها العمومية لعام ٢٠١١.

قدم المساهم محمد عزمي الزربا شكره لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النتائج التي تحققت للشركة في السنة المالية ٢٠١١ وأشار إلى أن الشركة من الشركات التي حققت أفضل النتائج المالية في سوق عمان المالي، واستفسر عن مايلي :-

١- أسباب ارتفاع المصاريف الإدارية بنسبة (١٠%) وكذلك ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع بنسبة (١٨%) على الرغم من انخفاض المبيعات بنسبة (٢٠%).

٢- أسباب وجود مخصص نرم مشكوك في تحصيلها علما بان مبيعات الشركة نقدية.

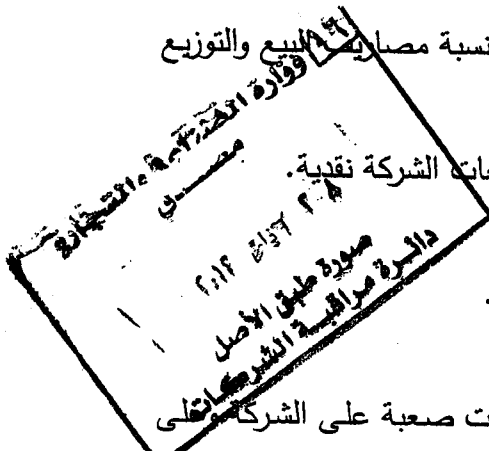
٣- مخصص بضاعة بطيئة الحركة وسبب وجود المخصص.

٤- قضية رسوم طوابع الواردات وما هي آخر التطورات في القضية.

٥- الجدوى الاقتصادية لمشروع العقبة .

أشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن السنة المالية ٢٠١١ كانت صعبة على الشركة على الاقتصاد الوطني بسبب الظروف في المنطقة وكون الشركة تعتمد على حركة المسافرين الذين انخفضت أعدادهم في المنافذ الحدودية وخصوصا في أسواق الشمال (جابر والرمثا) ،وقد سعى مجلس الإدارة ،والإدارة التنفيذية لتخفيف الأثر السلبي لانخفاض أعداد المسافرين من خلال مجموعه من الإجراءات والسياسات ولتخفيف اثر الظروف الإقليمية على أداء الشركة.

وعليه فأنتني أتقدم بالشكر لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية ولكافة العاملين في الشركة لتصديهم لهذه المرحلة الصعبة التي تمر بها المنطقة، وكذلك لعملهم على ضبط المصاريف.



الإدارية والعمل على تنشيط حركة البيع في أسواق الشركة المختلفة ،وبين رئيس المجلس بان الشركة بدأت تخرج من عنق الزجاجة .

وأشار بأنه يترك الإجابة عن استفسارات المساهم محمد الزربا إلى الرئيس التنفيذي للشركة .

كرر الرئيس التنفيذي /السيد هيثم المجالي الترحيب بالمساهمين والحضور وبين بان خطة الشركة كانت طموحه لسنة ٢٠١١ وكان بالإمكان تحقيقها لولا الظروف الإقليمية المحيطة وانخفاض أعداد المسافرين حيث انخفضت أعداد المسافرين من (٢٣,٥) مليون مسافر إلى (١٦,٨) مليون مسافر .

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أن ارتفاع المصاريف الإدارية ومصاريف البيع والتوزيع بسبب صرف زيادات سنوية وحوافز للموظفين في السنة المالية ٢٠١١ وارتفاع المصاريف المتعلقة بالرواتب كمصاريف الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

وبالنسبة لقضية الطابع فبين بان الشركة ربحت القضية في محكمة البداية والاستئناف وخسرت القضية في محكمة التمييز والشركة بصدد مفاوضات وزارة المالية لمحاولة تسديد المطالبات بدون الغرامات وإجراء الخبرة المحاسبية لتحديد المبالغ الواجب دفعها ،وفي حال التوصل إلى نتيجة سوف يتم الإفصاح عن ذلك .

وبالنسبة لمشروع العقبة فان دراسة الجدوى للمشروع كانت مشجعه جدا والعائد للمشروع ممتاز ،وبالنسبة للبضائع بطيئة الحركة فان هناك كمي لا بأس بها من البضائع كانت موجودة في سوق جابر ويسبب انخفاض المبيعات تأثرت مبيعات و حركة هذه البضائع وهي ليست تالفة ،وعند دراستها من قبل المدقق الخارجي اقترح بان يتم اخذ مخصص بقيمة (٥٠%) من هذه البضائع وستقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ سياسة للعمل على بيع هذه البضائع .

وبالنسبة إلى مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بين المدير المالي بأنها تتعلق بمبيعات سنوات سابقة من سوق عزيزة في العقبة والمخصص بالبيع للتجار حيث اجتهد مدير المبيعات السابق بالبيع بالذمم للتجار حيث بلغ الرصيد الذمم الغير محصلة (١٦٣) ألف دينار وتم اخذ مخصص لتغطيه رصيد هذه الذمم .

أشار المساهم باسل الخولي إلى أن الشركة ناجحة ومتميزة على مدار السنوات وهي من أهم الشركات في السوق المالي وبين بأنه لم يتم إرسال البيانات المالية مع دعوه الحضور ولم يتم استلامها بالبريد، وكذلك أشار بأنه يقترح بان يتم الإفصاح عن البيانات المالية كل أربع أشهر وليس كل ستة أشهر كما هو معمول حاليا . كان هذا المقترح من السنة الماضية ،وكذلك أشار إلى نصيحة الرئيس التنفيذي في جريدة الرأي بان الإرباح بلغت (٧,٧) دينار للفترة المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠ وهي ٨,٥ مليون دينار حيث توقعنا بان تتجاوز الأرباح



(١٠) مليون دينار فاستفسر عن الأسباب ، وكذلك أشار إلى ارتفاع الرواتب في ظل انخفاض المبيعات

أجاب السيد الرئيس التنفيذي بان الملاحظات حول التقرير السنوي وتوزيعه مع دعوى الاجتماع فسيتم معالجه ذلك مستقبلا من خلال أمانه السر وبالنسبة للإفصاح عن البيانات المالية سوف يتم مناقشتها مع المدقق الخارجي ، وبالنسبة لانخفاض الإرباح فالسبب وكما ورد في التقرير السنوي هو اقتطاع مبلغ مليون دينار كمخصص التزامات أخرى لرسم طوابع الواردات .

بالنسبة إلى حوافز ومكافآت الموظفين أشار السيد ماجد الحباشنة /رئيس مجلس الإدارة بان الشركة بشكل عام وضعها جيد في السوق وبين بان الموظف هو المحرك الرئيسي لإعمال الشركة ويقدر ما يكون الموظف مرتاح بقدر زيادة عطائه للشركة وهناك توجه لربط الحافز بالأداء، وبالإطلاع على سلم الرواتب في الشركة فهو متدني مقارنة مع باقي الشركات والدولة، وخلال السنة ٢٠١١ تم إيقاف التعيين باستثناء بعض الوظائف كأمناء الصناديق في الأسواق.

شكر مندوب صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل مجلس الإدارة على الأداء الذي حققته الشركة واستفسر عن شراء أسهم في جريده الدستور وهل هو قرار استراتيجي في هذا الوقت وأجاب الرئيس التنفيذي بأنه كان هناك فرصة لشراء أسهم فتم استغلال هذه الفرصة .

شكر المساهم الدكتور محمد صالح جابر مجلس الإدارة وأشار بأنه تفاجأ بالأرباح المنوي توزيعها على المساهمين وأشار بان الشركة تملك قدر كبير من الشفافية حيث أن الخطة المستقبلية للشركة منشورة في التقرير السنوي بشكل واضح وبالأرقام .

رابعاً: انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية ٢٠١٢ .

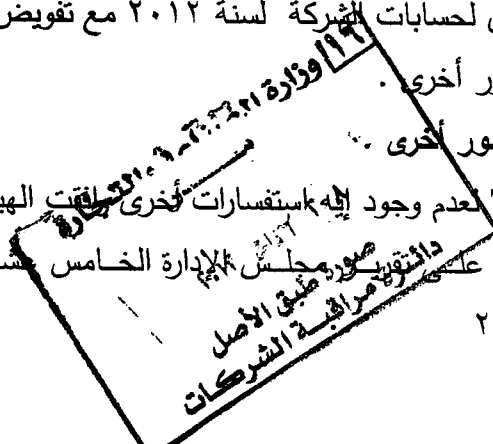
تم ترشيح السادة ديلويت أند توش كمحقق حسابات للشركة للسنة المالية ٢٠١٢ ولعدم ترشح أي مدقق آخر، أشار مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فوز السادة ديلويت أند توش بالتزكية كمحقق لحسابات الشركة لسنة ٢٠١٢ مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم خامساً: أية أمور أخرى .

لا توجد أية أمور أخرى .

ونظراً لعدم وجود استفسارات أخرى من قبل الهيئة العامة بالإجماع على ما يلي :-

١- المصادقة على صورة مجلس الإدارة الخامس عشر عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠١١/١٢/٣١



٢- المصادقة على حسابات الشركة والميزانية العمومية ومرفقاتها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١.

٣- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ بحدود القانون.

٤- المصادقة على حساب التوزيع المتضمن توزيع نسبة (١٠٠%) من رأسمال الشركة كأرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١١ واقتطاع (١٠%) من الأرباح للاحتياطي الإجمالي، وتخصيص مبلغ (٤٥,٠٠٠) دينار مكافأه أعضاء مجلس الإدارة.

قدم رئيس مجلس الإدارة الشكر الجزيل والامتنان العميق لكل من ساهم في تواصل عمل الشركة وتحقيقها لأهدافها سواء من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة على اختلاف مواقعهم.

وكرر الشكر لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات لحضور اجتماعنا هذا وإشرافه على قانونية انعقاده، وكذلك شكر رئيس الجلسة ممثلي الصحافة المحلية على حضورهم وتغطية وقائع أعمال الهيئة العامة.

والشكر الجزيل لحكومتنا الرشيدة التي تعمل على ترجمه توجيهات سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لما فيه خير الوطن والمواطن وتمنى بأن يكون هذا العام عام خير وبركة وأن نتجاوز بنجاحات تضاف إلى سجل هذه الشركة الرائدة.

واختتمت الجلسة في حوالي الثانية عشر ظهرا.

كاتب الجلسة

عادل فراج

س

مندوب مراقب عام الشركات

عصام علي

س

رئيس الجلسة

ماجد الحباشنة

س

